

المقدمة العامة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الهامة في جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وتمارس البنوك كونها من أبرز مكونات هذا القطاع دورا هاما في توفير إحتياجات الإقتصاد من خلال تمويلها لمختلف المشاريع، وتقديمها لمجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي أصبحت ضرورية لتنشيط وتحريك الحياة الاقتصادية، فالبنوك اليوم تعتبر هي المرآة التي تعكس تقدم أو تخلف الإقتصاد في أي دولة.

ونظرا للتطورات التي شهدتها الإقتصاد العالمي والتي لا يزال يشهدها في الفترة الأخيرة فقد توسع عمل ونشاط البنوك وامتد في مختلف الدول، وتكرست ظاهرة العولمة بتشكيل ما يسمى بالبنوك العالمية أو البنوك العملاقة التي لا يعرف نشاطها حدودا جغرافية.

وبالتالي كان لا بد لهذا التوسع في مجال عمل البنوك أن يكون في إطار منظم تراعى فيه الجوانب الإيجابية التي تخدم المصالح الاقتصادية لجميع الدول، فقطاع البنوك من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وتأثرا لما يجري حوله من مستجدات وتحولات وعلى هذا الأساس فقد بدأت الجهود الدولية والتي استغرقت حوالي ثماني سنوات في البحث عن إيجاد وتشكيل اتفاقية عامة تنظم عمليات التجارة في الخدمات والتي على رأسها الخدمات المصرفية والمالية.

فقطاع الخدمات والذي يشمل خدمات القطاع المصرفي والمالي أصبح يرتبط أساسا بالسياسات الاقتصادية الكلية للدول، وفتح هذا القطاع وفق الضوابط التي أملتها العولمة ونخص هنا ضوابط العولمة المالية، وهو ما يشكل موضوعا حساسا لكافة الدول، حيث ألزمت البنوك في الدول النامية على التعامل مع كل آثار وتحديات عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية هذا من جهة، وبرز هناك نزوع قوي نحو زيادة القدرة التنافسية والرغبة في دخول أسواق جديدة من طرف البنوك في الدول المتقدمة من جهة أخرى، وهناك رغبة قوية في تحقيق الإستفادة الكاملة من عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتجنب قدر الإمكان الآثار السلبية التي تخلفها خاصة في جانب الدول النامية، ذلك أن أسواقها المالية والمصرفية في غالبيتها هي أسواق حديثة النشأة وأن اندماجها وفق مبادئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في السوق المصرفية العالمية، وما يعنيه ذلك من فتح مجال المنافسة أمام بنوك عالمية ما يميزها هو كبر حجم رؤوس أموالها وتجربتها وخبرتها في المجال المصرفي والمالي، قد يهدد كيانها بشكل عام، لذلك فإن السير في اتجاه التحرر المصرفي والمالي وفتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية مرهون بالآليات والأسس الجديدة التي تتبعها البنوك والتي تمكنها من تحقيق نموها واستقرارها وقدرتها على المنافسة.

وفي ظل سعي الجزائر نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي أصبحت ضرورة تملئها الظروف وليست خيارا، يطرح العديد من التساؤلات حول آثار وانعكاسات عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء الأوضاع الحالية للبنوك الجزائرية، وي طرح كذلك تساؤلا حول الوضع التنافسي المتأخر لها، فالجهاز المصرفي الجزائري غير مهيا لمواجهة مثل هذه التحديات على الرغم من الإصلاحات المتتالية التي يشهدها والتي تهدف إلى دمج القطاع المصرفي عالميا من خلال الجهود المبذولة من أجل عصرنه القطاع المصرفي الجزائري وإدخال التكنولوجيا المصرفية لمواكبة البنوك الجزائرية التطور الحاصل على المستوى الدولي.

إن الواقع الذي ستفرضه عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية يحتم على البنوك الجزائرية أن تبحث في الاستراتيجيات والسياسات التي تمكنها من تعزيز مكانتها ومقدرتها على المنافسة في السوق المصرفية العالمية في ظل بيئة مصرفية متغيرة باستمرار.

تحديد إشكالية البحث:

بعد التغيرات التي شهدتها العالم خاصة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتي شهد معها النشاط المصرفي تغيرا حاسما، برز موضوع الاتجار بالخدمات المصرفية كأحد المواضيع الهامة على الساحة الدولية وذلك بعد عقد الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات والتي كانت من أهمها الخدمات المصرفية والمالية، ومع تولي منظمة التجارة العالمية تطبيق الاتفاقية أخذت المنافسة تشتد في الأسواق المصرفية، بين البنوك فيما بينها وبين البنوك والمؤسسات الأخرى التي تقدم الخدمات المصرفية.

والاقتصاد الجزائري اليوم ليس معزولا عما يجري حوله من مثل هذه التطورات وقد دخل مرحلة جديدة وهامة تفرض عليه التكيف معها في ظل منافسة شديدة بعد عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

ووفقا لما تقدم فإننا نطرح الإشكالية التالية التي يعمل هذا البحث على معالجتها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك ؟

و تندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الاتجار بالخدمات المصرفية ؟
- كيف تعمل البنوك على زيادة قدرتها التنافسية ؟
- ما هي الآثار المتوقعة على الجهاز المصرفي الجزائري؟ وكيف تواجه البنوك الجزائرية تحديات المنافسة ؟

فرضيات البحث:

يمكننا تقديم الفرضيات الخاصة بالبحث على النحو التالي:

- تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى زيادة حدة المنافسة خاصة بين البنوك.
- إن اعتماد البنوك على الإستراتيجيات والسياسات الحديثة لزيادة القدرة التنافسية يؤدي إلى تعظيم المكاسب من مزايا تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- تعمل التكنولوجيا المصرفية الجديدة على امتلاك البنوك لميزة تنافسية تمكنها من تعزيز مركزها في ظل سوق مصرفية مفتوحة.

تحديد إطار البحث:

يتناول هذا البحث ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتي تدخل ضمن الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات من حيث الاطار العام والمبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية والخدمات المصرفية التي تشملها وتحليل آثارها.

فعملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتي تم التوقيع عليها سنة 1997 وبدأ العمل بها عام 1999, قد أثرت على أعمال البنوك من خلال إتاحة فرص غير متكافئة للمنافسة لتجد البنوك نفسها في بيئة مصرفية أكثر تعقيدا وهي مجبرة على التكيف مع هذه البيئة وفق المتطلبات التي اقتضتها سياسات رفع الحواجز أمام دخول المؤسسات المنافسة، وهذا يقود إلى إتباع أفضل الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين الكفاءة وزيادة القدرة على المنافسة.

كذلك فإن هذه الدراسة شملت واقع البنوك الجزائرية اليوم والجزائر تتأهب لدخول المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، والتي حتما سوف تكون لها تأثيرات متفاوتة على القطاع المصرفي الجزائري، وكنتيجة لذلك سوف نحاول في هذا البحث تقديم الاقتراحات التي تخص أهم السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها البنوك الجزائرية في مواجهة تحديات تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة دوافع نقدمها بشكل موجز كما يلي:

- تطابق موضوع البحث مع التخصص وهو النقود والتمويل، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الشخصي بالموضوع.
- عدم التعرض الكافي لهذا الموضوع والنقص في الإلمام بكل جوانبه المختلفة بشكل مفصل من خلال الدراسات السابقة.
- التحديات التي فرضتها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتي جلبت معها تغييرات طرأت على أعمال البنوك وعلى استراتيجياتها المستقبلية.

- الوضع التنافسي المتأخر للبنوك الجزائرية وواقع القطاع المصرفي الجزائري ككل في وقت يتجه فيه نحو التفتح على السوق المصرفية العالمية، وسعي الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وما يخلفه ذلك من انعكاسات خطيرة على الجهاز المصرفي وهذا ما قادنا إلى تبني بعض الاقتراحات المناسبة لمواجهة هذه التحديات.

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث في كون البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تأثرا وتأثيرا، تأثرا بما يجري حولها من تغيرات ومستجدات مصرفية، وتأثيرا في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، فإتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية قد أثرت على القدرات التنافسية للبنوك من خلال فتح مجال المنافسة كليا حيث برزت هناك اتجاهات عديدة ورغبة قوية في مواجهة هذه التحديات. فالخدمات المصرفية والعمل المصرفي ككل يشهد تطورا مستمرا مما ألزم البنوك مواكبة هذه التطورات وإلا فهي مهددة بالخروج من دائرة المنافسة العالمية في وقت ظهرت فيه بنوك عالمية أصبحت تعرف بالبنوك المتعددة الجنسيات، لذلك فالضرورة تقتضي تحقيق الاستفادة المتبادلة من عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية لتتمكن البنوك من تعزيز تواجدها في السوق المصرفية العالمية.

أهداف البحث:

هناك مجموعة من الأهداف نريد أن نبينها من خلال هذا البحث وهي كما يلي:

- دراسة إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتحليل أثارها على البيئة المصرفية.
- تحليل البيئة التنافسية للبنوك خاصة بعد التغيرات التي شهدتها والتي كانت نتاجا لعمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- إظهار الإستراتيجيات والعوامل التي تمكن البنوك من زيادة قدرتها التنافسية.
- معرفة وتحليل وضعية البنوك الجزائرية على ضوء توقيع الجزائر على إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- معالجة تأثيرات عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي الجزائري.
- اظهار الوضع التنافسي للبنوك الجزائرية والإستراتيجيات التي تساعد على مواجهة تحديات الفترة الراهنة من أجل تحسين كفاءتها والرفع من قدرتها التنافسية.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

وفقا لخطوات هذا العمل وللإلمام الكافي بكل جوانبه المختلفة فقد تطلب هذا اتباع ثلاثة مناهج هي كالاتي:

- المنهج التاريخي: لنتمكن من عرض التطور التاريخي لنشاط البنوك التجارية وتطور أشكالها, كما اعتمدنا على هذا المنهج في إظهار تطور القطاع المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات المصرفية.
- المنهج الوصفي التحليلي: لتقديم دراسة تحليلية لما جاءت به اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية وتأثيرها على تنافسية البنوك وتقديم استراتيجيات وعوامل زيادة القدرة التنافسية.
- منهج دراسة الحالة: وقد خصص هذا المنهج لإظهار الآثار المترتبة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية وبحث إمكانية مواجهتها لهذه التحديات والاستراتيجيات والعوامل التي تساعد على ذلك.

موقع البحث في الدراسات السابقة:

إهتمت معظم الدراسات السابقة في تخصص النقود والتمويل بدراسة جانب عمل البنوك فيما يخص التمويل، وتمويل التجارة الخارجية وكذا المخاطر التي تتعرض لها عند إنتهاج سياساتها المتعلقة بالودائع والقروض, ورغم أن هذه الدراسات قد راعت جانب التطور الحاصل في مجال العمل المصرفي والتغيرات التي أثرت على تنظيم عمل البنوك, إلا أن هذه الدراسات لم تركز على تأثير هذه التغيرات والتي من أهمها تحرير تجارة الخدمات المصرفية في مجال المنافسة وما هي الإستراتيجيات والآليات الحديثة التي تجعل البنوك في وضع تنافسي أفضل، أيضا فقد تناولت الدراسات السابقة شرح إتفاقية تحرير تجارة الخدمات, وقد إطلعنا في هذا الخصوص على رسالة ماجستير بعنوان: الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في البلدان العربية، جامعة بسكرة 2003/2002 للطالبة: وصاف عتيقة.

غير أن بحثنا هذا يحاول أن يقدم دراسة لكيفية مواجهة البنوك للتأثير الذي تخلفه عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الوضع التنافسي لها وكذلك دراسة لوضعية البنوك الجزائرية وعملها من أجل مواجهة هذه التأثيرات.

محتويات البحث:

من أجل الإلمام الكافي بالجوانب المختلفة لهذا البحث، فقد إحتوت هذه الدراسة على مقدمة عامة وثلاثة فصول نظرية، فصل تطبيقي وخاتمة عامة وذلك كما يلي:

الفصل الأول: جاء هذا الفصل تحت عنوان "البنوك التجارية وتطور النشاط المصرفي", نقدم من خلاله مختلف خصائص البنوك التجارية وأشكالها المختلفة إضافة إلى عرض تطور النشاط

المصرفي والأوضاع الإقتصادية الجديدة، وهذا في شكل ثلاثة مباحث نتعرض في المبحث الأول إلى خصائص البنوك التجارية والوظائف التقليدية لها وفي المبحث الثاني لأشكال البنوك التجارية، أما المبحث الثالث فنعرض فيه تطور النشاط المصرفي والأوضاع الإقتصادية الجديدة.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة " تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية في زيادة الضغوط التنافسية على البنوك "، ويحتوى هذا الفصل على ما جاءت به إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من حيث المبادئ والخدمات المصرفية التي تشملها ومفهوم الإتجار بها، ونحلل فيه البيئة التنافسية للبنوك بعد هذا التغيير، وهذا من خلال ثلاثة مباحث، الأول نعرض فيه إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، والثاني نحلل فيه تنافسية البنوك بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، أما المبحث الثالث فيركز على دراسة جودة الخدمات المصرفية كآلية لزيادة القدرة التنافسية.

الفصل الثالث: جاء بعنوان " إنعكاسات تحرير تجارة الخدمات المصرفية -إعتماد البنوك على إستراتيجيات لزيادة القدرة التنافسية-"، ونتعرض فيه لأهم الإستراتيجيات والعوامل الحديثة التي تمكن البنوك من زيادة قدرتها التنافسية أمام عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، حيث نتعرض في المبحث الأول إلى ضرورة إعتماد البنوك على التكنولوجيا ومسايرتها للتطور الحاصل في هذا المجال، ونحاول في المبحث الثاني إبراز دور استراتيجية الإندماج المصرفي والبنوك الشاملة في تعزيز القدرة التنافسية، أما المبحث الثالث فيتضمن مقررات لجنة بال وما تقدمه للبنوك بشأن سلامة المركز المالي لها، بينما نحاول في المبحث الأخير إظهار اتجاه البنوك نحو الخصوصية.

الفصل الرابع: ويمثل دراسة الحالة في هذا البحث، وحمل عنوان "واقع وآفاق البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية"، وحاولنا من خلاله تقديم دراسة حول واقع القطاع المصرفي وتحليل تأثيرات تحرير تجارة الخدمات المصرفية في ظل هذا الوضع، وتقديم الرؤى حول أنسب الإستراتيجيات والعوامل المساعدة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وهذا ينقسمه إلى أربعة مباحث نعرض في المبحث الأول منها تطور القطاع المصرفي الجزائري وواقعه الحالي، أما المبحث الثاني فنركز فيه على الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية وكيفية مواجهتها من خلال تقديم الإستراتيجيات التي تحقق ذلك في المبحث الثالث، وأخيرا نحاول تقديم بعض العوامل الضرورية التي تدعم هذه الإستراتيجيات.

وختمنا بحثنا هذا بخاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات وآفاق البحث.